

22 أكتوبر 2015

## من وزير المالية إلى

1985

الموضوع: كيفية احتساب الأرباح المتأتية من استثمارات التوسعة.

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 15 أبريل 2015

مكتوبي بتاريخ 30 جويلية 2015

مكتوبكم بتاريخ 19 أكتوبر 2015

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبيكم المشار إليهما أعلاه مزيدا من التوضيحات حول كيفية تحديد الأرباح المتأتية من استثمارات التوسعة ويتعلق الأمر بالتساؤلات التالية:

1- في غياب محاسبة تحليلية هل يتم اعتماد الاستثمارات المضمنة بالموازنة أو الاستثمارات المصرح بها بالتصريح المودع لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمتعلق بعملية التوسعة.

2- باعتبار أن الأموال المتداولة اللازمة لكل شركة تختلف باختلاف القطاعات هل يمكن تجاوز الحد المضبوط بنسبة 10 % إذا استوجب قطاع النشاط ذلك.

جوابا يشرفني إعلامكم بما يلي:

1- بالنسبة للاستثمارات التي يتعين أخذها بعين الاعتبار:

يمكن تحديد القسط من الربح القابل للطرح والمتأتي من عملية توسعة في غياب

محاسبة تحليلية باعتماد نسبة تضبط كما يلي:

مبلغ استثمارات التوسعة للسنة المعنية

المبلغ الجملي للاستثمارات بما في ذلك استثمارات السنة المعنية

ويؤخذ بعين الاعتبار لضبط هذه النسبة الاستثمارات المنجزة فعليا أي المضمنة بالمحاسبة.

2- بالنسبة للأموال المتداولة:

لا يمكن تجاوز المبلغ المحدد على أساس نسبة 10 % وذلك بصرف النظر عن قطاع النشاط.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير و الإحترام .

والسّلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

**الوزير العام للدراستات**  
والتشريع الخبائري

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي